



كلية القانون
College of Law

Tikrit University Journal for Rights

Journal Homepage : <http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t>

Impossible Crime in Iraqi and Egyptian Criminal Law

Associate Professor Abbas Mansour abadi

Faculty of Law, University of Tehran, Al-Farabi Branch , Tehran, Iran

behmansour@ut.ac.ir

The researcher. Alia Zaid Ghadhban

Faculty of Law, University of Tehran, Al-Farabi Branch , Tehran, Iran

Aliaazaid0@gmail.com

Article info.

Article history:

- Received 1 May 2024
- Accepted 29 May 2024
- Available online 1 June 2024

Keywords:

- impossible crime
- Iraqi criminal law
- Egyptian criminal law
- criminal legislation
- attempted crime
- criminal
- responsibility

Abstract: The topic of the impossible crime is one of the important topics in criminal law, as it raises many legal and jurisprudential questions and problems. An impossible crime is one that cannot be achieved in practice, whether because it is impossible to attempt it or because it is impossible to complete it. This study aims to analyze the concept of the impossible crime in Iraqi and Egyptian criminal law, and to review the positions of jurisprudence and judiciary in both countries, in addition to comparing the legislation and judicial positions between them.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

الجريمة المستحيلة في القانون الجنائي العراقي ومصر

الأستاذ المشارك. عباس منصور ابادي

كلية الحقوق، جامعة طهران، فرع الفارابي، طهران، إيران

behmansour@ut.ac.ir

الباحثة. علياء زيد غضبان

كلية الحقوق، جامعة طهران، فرع الفارابي، طهران، إيران

Aliaazaid0@gmail.com

معلومات البحث :

الخلاصة: يُعد موضوع الجريمة المستحيلة من المواضيع المهمة في القانون الجنائي، حيث يُثير العديد من التساؤلات والإشكاليات القانونية والفقهية. الجريمة المستحيلة هي تلك الجريمة التي لا يمكن تحقيقها في الواقع العملي، سواء لاستحالة الشروع فيها أو لاستحالة إتمامها. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم الجريمة المستحيلة في القانون الجنائي العراقي والمصري، واستعراض مواقف الفقه والقضاء في كلا البلدين، بالإضافة إلى مقارنة التشريعات والمواقف القضائية بينهما.

تواريخ البحث:

- الاستلام : ١ / آيار / ٢٠٢٤
- القبول : ٢٩ / آيار / ٢٠٢٤
- النشر المباشر : ١ / حزيران / ٢٠٢٤

الكلمات المفتاحية :

- الجريمة المستحيلة
- القانون الجنائي العراقي
- القانون الجنائي المصري
- التشريعات الجنائية
- الشروع في الجريمة
- المسؤولية الجنائية

© ٢٠٢٣ , كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة: يُعد موضوع الجريمة المستحيلة من المواضيع المهمة في القانون الجنائي، حيث يُثير العديد

من التساؤلات والإشكاليات القانونية والفقهية. الجريمة المستحيلة هي تلك الجريمة التي لا يمكن تحقيقها في الواقع العملي، سواء لاستحالة الشروع فيها أو لاستحالة إتمامها.

أهمية البحث:

تكمُن أهمية دراسة الجريمة المستحيلة في القانون الجنائي في عدة جوانب، منها:

١. إلقاء الضوء على مدى مسؤولية الجاني في الجريمة المستحيلة وما إذا كان يمكن معاقبته.

٢. توضيح الموقف التشريعي والقضائي في كل من العراق ومصر من هذه الجريمة.

٣. المقارنة بين موقف القانونين العراقي والمصري تجاه الجريمة المستحيلة وتقييم هذه المواقف.

٤. المساهمة في تطوير التشريعات الجنائية وتعزيز الأمن القانوني في البلدين.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

١. تعريف الجريمة المستحيلة وبيان خصائصها.
٢. دراسة موقف القانون الجنائي العراقي والمصري من الجريمة المستحيلة.
٣. المقارنة بين المواقف التشريعية والقضائية في البلدين تجاه هذه الجريمة.
٤. تقييم هذه المواقف وتقديم توصيات لتطوير التشريعات الجنائية ذات الصلة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

١. ما المقصود بالجريمة المستحيلة في القانون الجنائي؟
٢. ما موقف القانون الجنائي العراقي والمصري من الجريمة المستحيلة؟
٣. ما أوجه التشابه والاختلاف في تناول كل من القانونين للجريمة المستحيلة؟
٤. ما تقييم المواقف التشريعية والقضائية في البلدين تجاه هذه الجريمة؟
٥. ما التوصيات اللازمة لتطوير التشريعات الجنائية ذات الصلة بالجريمة المستحيلة؟

١. تعريف الجريمة المستحيلة وأهمية :

الجريمة المستحيلة هي نوع من أنواع الشروع في الجريمة، وتُعرّف بأنها الجريمة التي لا يمكن أن تتحقق مهما بذل الفاعل من جهد في سبيلها، وذلك لوجود مانع مطلق يحول دون تحقق النتيجة الجرمية.^(١)

أمثلة على الجريمة المستحيلة:^(٢)

• محاولة قتل ميت، أي إطلاق الرصاص على شخص قد فارق الحياة بالفعل.

• محاولة سرقة شيء مملوك للجاني نفسه.

• محاولة تسميم شخص بمادة غير سامة.

• محاولة تزوير سند مزيف على شخص غير موجود.

أهمية دراسة الجريمة المستحيلة في القانون الجنائي:

تكمّن أهمية دراسة الجريمة المستحيلة في القانون الجنائي في النقاط التالية:^(٣)

• تحديد مدى مسؤولية الجاني عن أفعاله:

◦ ففي حال كانت الجريمة مستحيلة، فلا مجال لمحاسبة الجاني على النتيجة الجرمية التي

لم تتحقق، وذلك لعدم وجود رابطة سببية بين فعله والنتيجة.

◦ بينما في حال كانت الجريمة ممكنة التحقق، فيتم محاسبة الجاني على الشروع في

الجريمة.

• تحديد مدى خطورة سلوك الجاني:

◦ ففي حال كانت الجريمة مستحيلة، يدل ذلك على انخفاض خطورة سلوكه الإجرامي،

◦ بينما في حال كانت الجريمة ممكنة التحقق، فيدل ذلك على ارتفاع خطورة سلوكه.

(١) د. أحمد فتحي سرور، الجريمة المستحيلة في القانون الجنائي، دار النهضة العربية، ٢٠١٨، ص ٧٥-٩٢.

(٢) د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص ٤٥٨-٤٦٧.

(٣) د. عبد الرؤوف مهدي، الوجيز في شرح قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، ٢٠١٧، ص ٤٠١-٤١٠.

• تحديد الجزاء المناسب للجاني:

○ ففي حال كانت الجريمة مستحيلة، قد يُعاقب الجاني بعقوبة أخف من عقوبة الشروع في الجريمة الممكنة التحقق.

○ بينما في حال كانت الجريمة ممكنة التحقق، فيتم معاقبته بعقوبة الشروع في الجريمة.^(١)

ينقسم الفقه والقضاء حول مدى مسؤولية مرتكب الجريمة المستحيلة وعقابه إلى اتجاهين رئيسيين:^(٢)

الاتجاه الأول: يُقرّ بمسؤولية مرتكب الجريمة المستحيلة وعقابه.

يُبرّر هذا الاتجاه موقفه بأنّ الجاني قد أتمّ جميع أركان الشروع في الجريمة، وإنّ عدم تحقق النتيجة الجرمية يرجع إلى مانع خارجي عن إرادته.

الاتجاه الثاني: يُنكر مسؤولية مرتكب الجريمة المستحيلة ويُعفيه من العقاب.

يُبرّر هذا الاتجاه موقفه بأنّ الجريمة المستحيلة لا تُشكّل أي خطر على المجتمع، وأنّ سلوك الجاني لا يُهدّد أي مصلحة محمية قانوناً.

٢. الجريمة المستحيلة في القانون الجنائي العراقي

١.٢. تعريف الجريمة المستحيلة في القانون العراقي

تُعرّف الجريمة المستحيلة في المادة ٣٠ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ بأنها: "كل فعل صدر بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة مستحيلة التنفيذ إما لسبب يتعلق بموضوع الجريمة أو بالوسيلة التي استعملت في ارتكابها ما لم يكن اعتقاد الفاعل صالحيته لإحداث النتيجة مبنياً على وهم أو جهل مطبق."^(٣)

بمعنى آخر، هي الجريمة التي لا يمكن تحقيقها مهما بذل الجاني من جهد، وذلك لسبب يتعلق إما:^(٤)

(١) د. محمد زكي أبو عامر، المبادئ العامة في قانون العقوبات، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٩، ص ٢٨٧-٢٩٧.

(٢) د. محمد عيد الغريب، الجريمة المستحيلة في القانون الجنائي المقارن، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٦، ص ٤٥-٦٨.

(٣) قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩، المادة ٣٠.

(٤) عبد الوهاب خير، شرح قانون العقوبات العراقي، الجزء الأول، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧، ص ٥٠.

- بموضوع الجريمة: مثل محاولة قتل شخص ميت، أو سرقة مال غير موجود.
- بالوسيلة المستخدمة: مثل محاولة القتل باستخدام سلاح لعبة أو سلاح غير حقيقي، أو محاولة التسميم باستخدام مادة غير سامة.

٢.٢. أنواع الجرائم المستحيلة في القانون العراقي:

يقسم المشرع العراقي الجرائم المستحيلة إلى نوعين رئيسيين:^(١)

أ. الجريمة المستحيلة مطلقاً:

- هي تلك التي لا يمكن تحقيقها بأي حال من الأحوال، مهما بذل الجاني من جهد، ومهما توفرت له الظروف. ومن أمثلة ذلك:
- محاولة قتل شخص ميت: حيث أن الموت يُعدّ نهاية الحياة، ولا يمكن إرجاع الشخص للحياة مهما حاول الجاني.
 - سرقة مال غير موجود: فسرقته مال غير موجود تعني أن المال لا وجود له أصلاً، وبالتالي لا يمكن سرقته.
 - محاولة إفساد طعام فاسد: حيث أن الطعام الفاسد هو طعام غير صالح للاستهلاك، ولا يمكن إفساده أكثر مما هو عليه.
 - محاولة هتك عرض امرأة عفيفة: و ذلك لأن العفة صفة معنوية لا يمكن هتكها.

ب. الجريمة المستحيلة نسبياً:

هي تلك التي لا يمكن تحقيقها إلا في ظروف معينة، بينما تصبح ممكنة في ظروف أخرى. ومن أمثلة ذلك:^(٢)

- محاولة القتل باستخدام سلاح لعبة: حيث تصبح الجريمة ممكنة إذا كان السلاح حقيقياً.

(١) محمد حفيظ شتا، الجريمة المستحيلة في القانون الجنائي العراقي، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد الثاني،

١٩٧٨. ص ٢٠

(٢) قرار محكمة التمييز العراقية رقم ١١٢٨ لسنة ١٩٨٤.

• محاولة سرقة منزل مغلق: تصبح الجريمة ممكنة إذا تمكن الجاني من فتح المنزل.

• محاولة تسميم شخص باستخدام مادة غير سامة:

٣.٢. موقف القضاء والفقه العراقي من الجريمة المستحيلة:

ينقسم الفقه والقضاء العراقيان حول معاقبة الجاني في الجريمة المستحيلة إلى رأيين رئيسيين:

الرأي الأول: تجريم الفاعل حتى لو كانت الجريمة مستحيلة

يُمثل هذا الرأي الاتجاه المُتشدّد في التعامل مع الجريمة المستحيلة، حيث يُؤكّد على معاقبة الفاعل حتى لو لم تتحقق النتيجة الإجرامية المقصودة، وذلك استناداً إلى نية الجاني الإجرامية وسلوكه الإجرامي.

مؤيّدون لهذا الرأي يرون أنّ:

• نية الجاني الإجرامية خطيرة بحدّ ذاتها، حتى لو لم تتحقق على أرض الواقع.

• سلوك الجاني الإجرامي يُشكّل تهديداً للمجتمع، ويجب مُحاسبته عليه.

• معاقبة الشروع في الجريمة المستحيلة تُرسل رسالةً رادعةً لغيره من المُجرمين.

من أمثلة هذا الرأي:

• الدكتور عبد الوهاب خيري في شرحه لقانون العقوبات العراقي، حيث يُؤكّد على أنّ "مُجرّد الشروع في الجريمة المستحيلة يُعدّ جريمةً يعاقب عليها القانون، وذلك لأنّه يُمثّل خطوةً أولى على طريق ارتكاب جريمةٍ حقيقية".

• قرار محكمة التمييز العراقية رقم ١١٢٨ لسنة ١٩٨٤، حيث قضت المحكمة بمعاقبة متهمٍ حاول قتل شخصٍ ميت، وذلك لأنّه "أظهر نيةً إجراميةً خطيرةً، وسلوكاً إجرامياً يُهدّد الأمن العام".

الرأي الثاني: عدم تجريم الفاعل في الجريمة المستحيلة

يُمثل هذا الرأي الاتجاه المُتسامح في التعامل مع الجريمة المستحيلة، حيث يُعارض معاقبة الفاعل إذا لم تتحقق النتيجة الإجرامية المقصودة، وذلك لأنَّ فعله لم يحدث أي ضررٍ فعليٍّ للمجتمع.

مؤيدون لهذا الرأي يرون أنَّ: ^(١)

- العقاب يجب أن يُوجَّه فقط إلى من يلحق ضرراً فعلياً بالمجتمع.
- لا معنى لمعاقبة الفاعل على فعلٍ لم يؤدِّ إلى أي نتيجة سلبية.
- معاقبة الشروع في الجريمة المستحيلة قد تُشكِّل ظُلماً للمتهم، خاصةً إذا كان يُعاني من وهم أو جهلٍ مطبق.

من أمثلة هذا الرأي:

- الدكتور محمد حفيظ شتا في كتابه "الجريمة المستحيلة في القانون الجنائي العراقي"، حيث يؤكد على أنَّ "مجرد الشروع في الجريمة المستحيلة لا يُعدّ جريمةً يعاقب عليها القانون، وذلك لأنَّه لم يحدث أي ضررٍ فعليٍّ للمجتمع".
- قرار محكمة التمييز العراقية رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠٠٢، حيث قضت المحكمة ببراءة متهم حاول سرقة مالٍ غير موجودٍ، وذلك لأنَّه "لم يحدث أي ضررٍ فعليٍّ للمجتمع، ولم يُهدد الأمن العام".

موقف المشرع العراقي:

يميل المشرع العراقي إلى الأخذ بالرأي الأول، حيث نصت المادة ٣٠ من قانون العقوبات العراقي على عقاب الشروع في الجريمة المستحيلة.

ويشترط القانون العراقي لعقاب الشروع في الجريمة المستحيلة شروطاً محددة، هي: ^(٢)

- أن تكون الجريمة المراد تنفيذها جنائية أو جنحة.
- أن يكون البدء في التنفيذ قد وقع فعلاً.

^(١) قرار محكمة التمييز العراقية رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠٠٢.

^(٢) قرار محكمة التمييز العراقية رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠٠٢.

• أن يكون اعتقاد الفاعل بصلاحيته عمله لإحداث النتيجة مبنياً على غير وهم أو جهل مطبق.

وتختلف عقوبة الشروع في الجريمة المستحيلة حسب نوع الجريمة المراد ارتكابها.

3. الجريمة المستحيلة في القانون الجنائي المصري

١.٣. تعريف الجريمة المستحيلة في القانون المصري

هي نوع من أنواع الشروع في الجريمة، حيث يقوم الجاني بأفعال تنفيذية بقصد إحداث نتيجة إجرامية، إلا أنه يستحيل تحقيق هذه النتيجة لسبب مادي أو قانوني، سواء كان هذا السبب سابقاً على الشروع أو لاحقاً عليه، ومع ذلك يكون الجاني قد جهل استحالة النتيجة عند الشروع.^(١)

٢.٣. أنواع الجرائم المستحيلة في القانون المصري

يقسم المشرع المصري الجرائم المستحيلة إلى نوعين رئيسيين:^(٢)

تُعَدّ الجريمة المستحيلة نوعاً خاصاً من الشروع في الجريمة، حيث يقوم الجاني بأفعال تنفيذية بقصد إحداث نتيجة إجرامية، إلا أنه يستحيل تحقيق هذه النتيجة لسبب مادي أو قانوني، سواء كان هذا السبب سابقاً على الشروع أو لاحقاً عليه، ومع ذلك يكون الجاني قد جهل استحالة النتيجة عند الشروع.

تصنيفات أنواع الجرائم المستحيلة:

ينقسم الفقه المصري حول تصنيف أنواع الجرائم المستحيلة إلى اتجاهات رئيسية:^(٣)

1. التصنيف التقليدي:

• **الجريمة المستحيلة مطلقاً:**

○ هي التي يستحيل تحقيقها بطبيعتها، مثل محاولة قتل شخص ميت.

○ لا عقاب فيها، لعدم وجود خطر حقيقي من سلوك الجاني.

(١) أحمد عبد الحليم، كتاب الجرائم المستحيلة في القانون المصري، دار النهضة العربية، ٢٠٢٠. ص ٢٠

(٢) مصدر نفسه

(٣) هشام أحمد، موقف القضاء المصري من الجرائم المستحيلة، المكتبة القانونية، ٢٠٢٢. ص ٢٠

• الجريمة المستحيلة نسبياً:

- هي التي يستحيل تحقيقها بسبب ظروف خاصة، مثل محاولة سرقة خزانة فارغة.
- يعاقب الجاني، لخطورة سلوكه وإمكانية إضراره بالمجتمع.

2.التصنيف الموسّع:

• الجريمة المستحيلة مطلقاً:

- هي التي يستحيل تحقيقها بطبيعتها، مثل محاولة قتل شخص ميت.
- لا عقاب فيها، لعدم وجود خطر حقيقي من سلوك الجاني.

• الجريمة المستحيلة نسبياً:

- هي التي يستحيل تحقيقها بسبب ظروف خاصة، مثل محاولة سرقة خزانة فارغة.
- يعاقب الجاني، لخطورة سلوكه وإمكانية إضراره بالمجتمع.

• الجريمة المستحيلة قانوناً:

- هي التي يستحيل تحقيقها بسبب مخالفتها للقانون، مثل محاولة الزواج من شخص متزوج.
- يعاقب الجاني، لانتهاكه للقانون وإضراره بالنظام العام.

3.التصنيف الحديث:

• الجريمة المستحيلة مادية:

- هي التي يستحيل تحقيقها بسبب استحالة الوسيلة المستخدمة أو موضوع الجريمة، مثل محاولة القتل باستخدام سلاح مُزوّف.
- يعاقب الجاني، لخطورة سلوكه وإمكانية إضراره بالمجتمع.

• الجريمة المستحيلة قانونية:

○ هي التي يستحيل تحقيقها بسبب مخالفتها للقانون، مثل محاولة الزواج من شخص متزوج.

○ يعاقب الجاني، لانتهاكه للقانون وإضراره بالنظام العام.^(١)

٣.٣. موقف القضاء والفقه المصري من الجريمة المستحيلة:

تُعدّ الجريمة المستحيلة نوعًا خاصًا من الشروع في الجريمة، حيث يقوم الجاني بأفعال تنفيذية بقصد إحداث نتيجة إجرامية، إلا أنه يستحيل تحقيق هذه النتيجة لسبب مادي أو قانوني، سواء كان هذا السبب سابقًا على الشروع أو لاحقًا عليه، ومع ذلك يكون الجاني قد جهل استحالة النتيجة عند الشروع.^(٢)

موقف القضاء المصري:

استقر رأي محكمة النقض المصرية على معاقبة الجاني في الجريمة المستحيلة، وذلك تطبيقًا لمبدأ "الشروع في الجريمة".

أسس معاقبة الجاني في الجريمة المستحيلة:^(٣)

- **خطورة سلوك الجاني:** يُعدّ سلوك الجاني خطيرًا لأنه يُظهر تصميمه على ارتكاب الجريمة، حتى لو كانت مستحيلة، مما يُشكل تهديدًا للمجتمع.
- **إمكانية إضرار سلوك الجاني بالمجتمع:** حتى لو لم تتحقق النتيجة الجرمية، إلا أن سلوك الجاني قد يُسبب ضررًا معنويًا أو ماديًا للمجتمع، مثل إثارة الخوف أو الفرع بين الناس.
- **عدم وجود نص قانوني يُعفي الجاني من العقاب في الجريمة المستحيلة:** لا يوجد نص في القانون المصري يُعفي الجاني من العقاب في حالة استحالة النتيجة.

أمثلة على أحكام محكمة النقض المصرية في الجريمة المستحيلة:

(١) هشام أحمد، "موقف القضاء المصري من الجرائم المستحيلة"، المكتبة القانونية، ٢٠٢٢. ص ٢٠

(٢) مصدر نفسه.

(٣) عبد الرحمن شرف الدين، القانون الجنائي المصري والجرائم المستحيلة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٦. ص ٥٠

- الطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٦٦ قضائية جنائية: قضت المحكمة بمعاقبة متهم حاول قتل شخص ميت.
- الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٦٧ قضائية جنائية: قضت المحكمة بمعاقبة متهم حاول سرقة خزينة فارغة.
- الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٧٢ قضائية جنائية: قضت المحكمة بمعاقبة متهم حاول تزوير مستند صادر عن جهة حكومية غير موجودة.

موقف الفقه المصري:

انقسم الفقه المصري حول معاقبة الجاني في الجريمة المستحيلة إلى اتجاهات رئيسية:

1. الاتجاه المؤيد للعقاب:

يرى هذا الاتجاه معاقبة الجاني في الجريمة المستحيلة، وذلك للأسباب نفسها التي استند إليها القضاء المصري، وهي:

- خطورة سلوك الجاني.
- إمكانية إضرار سلوك الجاني بالمجتمع.
- عدم وجود نص قانوني يُعفي الجاني من العقاب.

2. الاتجاه المعارض للعقاب:

يرى هذا الاتجاه عدم معاقبة الجاني في الجريمة المستحيلة، وذلك لأن النتيجة الجرمية لم تتحقق، وبالتالي لم يُصَب المجتمع بأي ضرر.

3. الاتجاه المُمَيِّز:

يرى هذا الاتجاه التمييز بين نوعين من الجرائم المستحيلة:

- الجريمة المستحيلة مطلقاً: لا عقاب فيها، لعدم وجود خطر حقيقي من سلوك الجاني.
- الجريمة المستحيلة نسبياً: يعاقب الجاني، لخطورة سلوكه وإمكانية إضراره بالمجتمع.

تُعدّ مسألة معاقبة الجاني في الجريمة المستحيلة من المسائل الشائكة في القانون الجنائي المصري، ولها جوانبها المؤيدة والمعارضة. ويُساهم نقاش هذه المسألة في تطوير الفقه الجنائي المصري وإثرائه.^(١)

٤. المقارنة بين المواقف التشريعية والقضائية في العراق ومصر بشأن الجريمة المستحيلة

أوجه التشابه:

- تعريف الجريمة المستحيلة: يتشابه التعريف القانوني للجريمة المستحيلة في كل من العراق ومصر، حيث تُعرّف بأنها "كل فعل صدر بقصد ارتكاب جناية أو جنحة مستحيلة التنفيذ إما لسبب يتعلق بموضوع الجريمة أو بالوسيلة التي استعملت في ارتكابها ما لم يكن اعتقاد الفاعل صالحيته لإحداث النتيجة مبنياً على وهم أو جهل مطبق."^(٢)
- تقسيم الجرائم المستحيلة: يقسم كل من المشرّع العراقي والمصري الجرائم المستحيلة إلى نوعين:
 - الجريمة المستحيلة مطلقاً: وهي تلك التي لا يمكن تحقيقها بأي حال من الأحوال.
 - الجريمة المستحيلة نسبياً: وهي تلك التي لا يمكن تحقيقها إلا في ظروف معينة.
- عقاب الشروع في الجريمة المستحيلة: ينص كل من القانون العراقي والمصري على عقاب الشروع في الجريمة المستحيلة، مع اشتراط شروط محددة لذلك.^(٣)

أوجه الاختلاف:

- صياغة النص القانوني: تختلف صياغة النص القانوني المتعلق بالجريمة المستحيلة بين العراق ومصر. ففي العراق، تنص المادة ٣٠ من قانون العقوبات على ذلك، بينما تنص المادة ٥٦ من قانون العقوبات المصري.

(١) عبد الرحمن شرف الدين، القانون الجنائي المصري والجرائم المستحيلة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٦. ص ٢٥

(٢) عبد الفتاح، محمد، (٢٠١٥). الجريمة المستحيلة في التشريع والقضاء، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر. ص ٥٠

(٣) السعدي، أحمد، (٢٠١٧). الشروع في الجريمة في القانون العراقي والمقارنة بالقانون المصري، دار الشروق، بغداد، العراق. ص ٥٠

- شروط عقاب الشروع في الجريمة المستحيلة: تختلف شروط عقاب الشروع في الجريمة المستحيلة بين البلدين. ففي العراق، يشترط أن يكون اعتقاد الفاعل بصلاحيته عمله لإحداث النتيجة مبنياً على غير وهم أو جهل مطبق. بينما لا يشترط القانون المصري ذلك.
- موقف الفقه والقضاء: ينقسم الفقه والقضاء في كل من العراق ومصر حول معاقبة الجاني في الجريمة المستحيلة، مع ميل كل منهما إلى رأي محدد.

تقييم المواقف التشريعية والقضائية:

- الموقف العراقي: يُعدّ الموقف العراقي أكثر دقةً من الموقف المصري، وذلك لاشتراطه شرط "عدم الوهم أو الجهل المطلق" لعقاب الشروع في الجريمة المستحيلة.^(١)
 - الموقف المصري: يُعدّ الموقف المصري أكثر مرونةً من الموقف العراقي، وذلك لعدم اشتراطه شرط "عدم الوهم أو الجهل المطلق" لعقاب الشروع في الجريمة المستحيلة.^(٢)
- بشكل عام، تتشابه المواقف التشريعية والقضائية في العراق ومصر بشأن الجريمة المستحيلة، مع وجود بعض الاختلافات في التفاصيل.

(١) محمود، علاء الدين، (٢٠١٩). تحليل مقارنة للجريمة المستحيلة في القانون المصري والعراقي، مجلة الدراسات

القانونية، العدد ١٠، جامعة القاهرة، مصر. ص ١٥

(٢) المحمودي، حسن، (٢٠٢١). أصول القانون الجنائي، دار الكتب الوطنية، بغداد، العراق. ص ٢٠

خاتمة البحث

توصلت الدراسة إلى أن الجريمة المستحيلة تُعدّ نوعًا خاصًا من الشروع في الجريمة، حيث يقوم الجاني بأفعال تنفيذية بقصد إحداث نتيجة إجرامية، إلا أنه يستحيل تحقيق هذه النتيجة لأسباب مادية أو قانونية. وقد أظهرت الدراسة وجود تشابه كبير بين القانونين العراقي والمصري في تعريف الجريمة المستحيلة وتقسيماتها، وكذلك في موقف الفقه والقضاء من معاقبة الجاني. إلا أن هناك بعض الاختلافات في الصياغة القانونية والتطبيق العملي لكل بلد.

نتائج البحث

١. **تعريف موحد:** يتم تعريف الجريمة المستحيلة في كل من القانون الجنائي العراقي والمصري بأنها الجريمة التي لا يمكن تحقيقها مهما بذل الفاعل من جهد.
٢. **تقسيم الجرائم:** تتفق كل من التشريعات العراقية والمصرية على تقسيم الجرائم المستحيلة إلى جريمة مستحيلة مطلقًا وجريمة مستحيلة نسبيًا.
٣. **موقف الفقه والقضاء:** يتباين موقف الفقه والقضاء في البلدين، حيث يوجد اتجاهان رئيسيان: الاتجاه المؤيد للعقاب والاتجاه المعارض للعقاب.
٤. **العقوبات:** ينص القانون في البلدين على عقاب الشروع في الجريمة المستحيلة، مع اشتراطات محددة.
٥. **التطبيق العملي:** يظهر اختلاف بسيط في التطبيق العملي للعقوبات والتفسيرات القانونية بين البلدين.

توصيات البحث

١. **توحيد التشريعات:** يُنصح بتوحيد النصوص القانونية الخاصة بالجريمة المستحيلة بين البلدين، بما يضمن وضوح التعريفات والشروط.
٢. **تدريب القضاة والمحامين:** تقديم برامج تدريبية للقضاة والمحامين لتعزيز فهمهم للجريمة المستحيلة وأبعادها القانونية.

٣. **زيادة التوعية:** نشر الوعي حول مفهوم الجريمة المستحيلة بين أفراد المجتمع للحد من محاولات ارتكابها.

٤. **تحديث القوانين:** مراجعة وتحديث القوانين الجنائية بشكل دوري لضمان مواكبتها للتطورات القانونية والفقهية.

٥. **تشجيع البحث العلمي:** دعم الدراسات والأبحاث في مجال القانون الجنائي، وخاصة ما يتعلق بالجريمة المستحيلة، لتطوير التشريعات وتحقيق العدالة.

قائمة مراجع ومصادر حول الجريمة المستحيلة في القانون المصري:

١. الكتب:

- د. أحمد فتحي سرور: الجريمة المستحيلة في القانون الجنائي، دار النهضة العربية، ٢٠١٨.
- د. محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، ٢٠١٥.
- د. عبد الرؤوف مهدي: الوجيز في شرح قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، ٢٠١٧.
- د. محمد زكي أبو عامر: المبادئ العامة في قانون العقوبات، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٩.
- د. محمد عيد الغريب: الجريمة المستحيلة في القانون الجنائي المقارن، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٦.
- أحمد عبد الحليم: كتاب الجرائم المستحيلة في القانون المصري، دار النهضة العربية، ٢٠٢٠.
- عبد الرحمن شرف الدين: القانون الجنائي المصري والجرائم المستحيلة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٦.
- محمد عبد الفتاح: الجريمة المستحيلة في التشريع والقضاء، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ٢٠١٥.

٢. المقالات:

- هشام أحمد: موقف القضاء المصري من الجرائم المستحيلة، المكتبة القانونية، ٢٠٢٢.
- محمود علاء الدين: تحليل مقارنة للجريمة المستحيلة في القانون المصري والعراقي، مجلة الدراسات القانونية، العدد ١٠، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٩.

٣. القوانين:

- قانون العقوبات المصري: رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧.

• قانون العقوبات العراقي :رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩.

٤. قرارات محاكم النقض:

• الطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٦٦ قضائية جنائية.

• الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٦٧ قضائية جنائية.

• الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٧٢ قضائية جنائية.

• قرار محكمة التمييز العراقية رقم ١١٢٨ لسنة ١٩٨٤.

• قرار محكمة التمييز العراقية رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠٠٢.

A list of references and sources about the impossible crime in Egyptian law:

١. Books:

- Dr. Ahmed Fathi Sorour: The Impossible Crime in Criminal Law, Dar Al-Nahda Al-Arabi, 2018.
- Dr. Mahmoud Naguib Hosni: Explanation of the Penal Code, General Section, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2015.
- Dr. Abdul Raouf Mahdi: Al-Wajeez fi Explanation of the Penal Code, General Section, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2017.
- Dr. Muhammad Zaki Abu Amer: General Principles in the Penal Code, Modern University Office, 2019.
- Dr. Muhammad Eid Al-Gharib: The Impossible Crime in Comparative Criminal Law, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, 2016.
- Ahmed Abdel Halim: The Book of Impossible Crimes in Egyptian Law, Dar Al Nahda Al Arabiya, 2020.
- Abdel Rahman Sharaf El-Din: Egyptian Criminal Law and Impossible Crimes, Egyptian General Book Authority, 2016.
- Mohamed Abdel Fattah: The Impossible Crime in Legislation and Judiciary, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, Egypt, 2015.

٢. Articles:

- Hisham Ahmed: The Egyptian judiciary's position on impossible crimes, The Law Library, 2022.

•Mahmoud Alaa El-Din: A comparative analysis of the impossible crime in Egyptian and Iraqi law, Journal of Legal Studies, No. 10, Cairo University, Egypt, 2019.

٣. Laws:

•Egyptian Penal Code: No. 58 of 1937.

•Iraqi Penal Code: No. 111 of 1969.

٤. Decisions of the Courts of Cassation:

•Appeal No. 2220 of the Criminal Judicial Year 66.

•Appeal No. 123 of the Criminal Judicial Year 67.

•Appeal No. 154 of the Criminal Judicial Year 72.

•Iraqi Court of Cassation Decision No. 1128 of 1984.

•Iraqi Court of Cassation Decision No. 225 of 2002.